PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Masry Al Youm**
DATE:	**29-August-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**550,000**
TITLE :	**“Incentives Crisis” escalates among physicians**
PAGE:	**15**
ARTICLE TYPE:	**Syndicate News**
REPORTER:	**Khalaf Aly Hassan**

«أزمة الحوافز» تشتعل بين أبناء «البالطو الأبيض»

«الصيادلة»: النقابات الطبية وافقت على التعديلات.. و«الأطباء» ترد: «نرفض ويجب تحكيم العقل»

كتب- خلف على حسن:

تصاعدت أزمة التعديلات الجديدة التى تعتزم نقابة الصيادلة وعدد من النقابات الطبية إدخالها على قانون كادر المهن الطبية، المعروف باسم «قانون الحوافز» من جانب، ونقابة الأطباء من جانب آخر، وفيما أكدت «الصيادلة» أن جميع النقابات توافق على هذه التعديلات التى تساوى بين أعضاء الفريق الطبى جميعًا وسترسلها إلى وزارة المالية لاعتمادها، رفضت الأخيرة هذه الاقتراحات وطالبت بضرورة «تحكيم صوت العقل والمنطق منعًا لتفاقم الأمور».

قال الدكتور محيى عبيد، نقيب الصيادلة: «النقابات الطبية توافقت خلال اجتماعاتها المتتالية مع ممثلى وزارة الصحة على مقترح تعديل بعض مواد قانون كادر المهن الطبية، وتم الانتهاء من التعديلات اللازمة على القانون تمهيداً لإرسالها إلى وزارة المالية لاعتمادها والبدء بتطبيقها فى أقرب وقت».

وأضاف عبيد: «التعديلات شملت منح أعضاء المهن الطبية المخاطبين بأحكام هذا القانون بدل مهن طبية ليكون بواقع ٧٠٠ جنيه لكل الفئات المخاطبة بأحكام هذا القانون اعتباراً من ١ يوليو الماضى».

وتابع: «تم فى تعديلات القانون زيادة الحافز الخاص إلى ٤١٠٪ بدلاً من ٣٧٠٪، ليصل إجمالى الحوافز على ٥٥٠٪ ويتساوى بذلك الصيادلة بأطباء الأسنان فى نسبة الحافز».

وقال: «تمت إضافة تعديل يقر أحقية الصيادلة فى صرف مقابل نوبتجيات السهر والمبيت للصيادلة ومساواة الصيادلة بالأطباء فى عدد هذه النوبتجيات والمبيت بالمستشفيات ووحدات الرعاية الصحية التى تقدم الخدمة العلاجية لتصبح ٢٥٪ لكليهما».

فى المقابل، أسرعت نقابة الأطباء بالرد على تصريحات نقيب الصيادلة، وأكدت موقفها الثابت تجاه احترام الزملاء فى الفريق الطبى وإيمانها بضروره تكاتف الجهود لتحسين أحوال الفريق الطبى ككل والنهوض بالمنظومة الصحية بوجه عام.

وأضافت فى بيان: «احتراماً للزملاء وضرورة تكاتف الجهود لا يعنى تجاهل الفوارق التى تفرضها سنوات الدراسة وطبيعة العمل وهى الفوارق التى قبلتها نقابة الأطباء بين أعضائها أنفسهم فى منح حافز إضافى لبعض التخصصات ذات الطبيعة الخاصة مثل تخصصات الطوارئ».

وأعلنت النقابة رفضها لهذه التعديلات التى ستدخل على القانون، وقالت: «نرفض بشكل قاطع ما تردد عن مساواة بدل المهن الطبية لجميع أعضاء الفريق الطبى دون مراعاة لفوارق سنوات الدراسة وطبيعة العمل ضمن التعديلات المقترحة على قانون ١٤ وما يتردد عن قبولنا لذلك، سواء فى اجتماعات مغلقة أو بشكل معلن، هو عارٍ تمامًا من الصحة».

وطالبت النقابة جميع النقابات الطبية الأخرى والجميع بتحكيم صوت العقل والمنطق منعًا لتفاقم الأمور».

فى سياق موازٍ، أرسلت النقابة خطاباً إلى عادل عدوى، وزير الصحة، طالبته فيه باتخاذ موقف حاسم وواضح من القرارات التى اتخذتها مؤخرا اللجنة العليا للتكليف، وإلغاء القرارات التى ترى النقابة أنها طريق واضح لما سمته «تقنين الوساطة والفساد».

وقالت النقابة فى خطابها: «القرارات طريق استثنائى لبعض الأطباء المحظوظين لنقل تكليفهم ودرجاتهم المالية للمستشفيات التعليمية والمميزة، وهو ما يجعلهم بعيدين عن العمل بالوحدات الصحية التى تترك لمن لا يملك الواسطة، والاستقرار فى أكثر المستشفيات تميزاً ونقل درجاتهم المالية لها أيضاً يتيح ذلك لهم أن يكونوا بعيدين عن التسيق المعلن من الوزارة حسب المجموع».

وأضافت: «اللجنة العليا للتكليف وافقت فى اجتماعها، أمس الأول، بأغلبيتها على السماح بنقل توزيع تكليف الطبيب إلى المستشفيات التعليمية أو مستشفيات أمانة المراكز المتخصصة وغيرها بموافقة الطرفين بعد قضاء عام عمل فعلى بنظام التكليف، وهناك عدة قرارات أخرى تكشف الاتجاه الواضح لدى اللجنة لـ«تقنين الفساد مثل استثناء دفعة ديسمبر ٢٠١٢ تكليف مارس ٢٠١٥ بموافقة الجهة الخارجية فقط للمساواة بزملائهم الذين تم التعديل لهم».

وتابع الخطاب: «نتيجة الاستمرار فى هذه السياسات الفاسدة تترك أكثر من ٥٠٠ وحدة صحية بالصعيد والمناطق النائية بالصعيد خالية من الأطباء ويكدس المستشفيات المميزة بالمنقولين لها بالواسطة، ويمنع هذه المستشفيات من منح فرصة للتدريب للأطباء المميزين علميا».

وشددت النقابة على ضرورة أن تكون حركة النيابات إلى المستشفيات التعليمية أو العامة أو المميزة عن طريق التنسيق وحسب المجموع وليس عن طريق النقل بالموافقات الشخصية لبعض المحظوظين.

وأعلنت النقابة رفضها صدور أى قرارات تتعارض مع تكافؤ الفرص بين أعضائها، مشيرة إلى أن تلك القرارات تعارض الدستور وإن صدرت ستكون محاولة فجّة وصارخة لتقنين المحسوبية والفساد وحمايته، وقالت إنها ستسلك كل الطرق لمنع استمرار هذا الفساد الذى يتعارض بوضوح مع مبدأ تكافؤ الفرص فى الدستور.

من ناحيتها، قالت الدكتورة منى مينا، الأمين العام للنقابة، التى حضرت الاجتماع الشهرى للجنة العليا للتكليف، الثلاثاء الماضى، إن الاجتماع ناقش تعديل التكليف من المديريات للجهات الخارجية التابعة للوزارة، مثل الهيئة العامة للمستشفيات التعليمية وأمانة المراكز المتخصصة والتأمين الصحى وأمانة الصحة النفسية بعد مرور عام عمل فعلى وموافقة الطرفين.

وأضافت: «ناقش الاجتماع تعديل التكليف للجهات الخارجية غير التابعة للوزارة، مثل الإدارات الطبية بالجامعات وهيئة النقل العام والسكة الحديد ومصر للطيران وهيئة المصل واللقاح، دون شرط مرور عام وبموافقة الجهتين، بالإضافة إلى استثناء دفعة ديسمبر ٢٠١٢ تكليف مارس الماضى، ليتم تعديل التكليف لهم بموافقة الجهة الخارجية فقط للمساواة بزملائهم الذين تم التعديل لهم».

وتابعت: «اللجنة كانت تسعى بكل الطرق لإيجاد آليات لتقنين إعفاء الأطباء المحظوظين القادرين على الحصول على موافقة الجهتين أو موافقة الجهة الخارجية فقط».

أزمة فى نقابة الصيادلة وعدد من النقابات بسبب التعديلات الجديدة «صورة أرشيفية»

صورة ضوئية لخطاب الأطباء لوزير الصحة